مشكلات المحاسبة عن الأصول فى ظل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية ومقترحات حلولها : دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال المصرية

سمحى عبدالعاطى حامد ضيف الله *

ملخص

استهدف البحث دراسة مشكلات الاعتراف والقياس للأصول الملموسة، وغير الملموسة كالأصول الرقمية وغيرها، فى ظل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية ومقترحات حلولها، مع بيان تأثير الخروج عن معايير المحاسبة الدولية على تقييم تلك الأصول بالقوائم المالية، وعلى مؤشرات التداول للشركات المقيدة فى البورصة المصرية، واعتمدت الدراسة على بيانات فعلية لعينة مكونة من (32) شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2014-2023)، بإجمالي (320) مشاهدة. وتم تجميع بيانات الدراسة التطبيقية من القوائم المالية للشركات محل الدراسة، وتم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات شركة مصر لنشر المعلومات (EGID).

وتُشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على تقييم الأصول في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مقاسًا بالقيمة الدفترية لتلك الأصول، وأيضًا وجود تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على مؤشرات التداول مقاسًا بكل من حجم التداول وأسعار الأسهم فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الكلمات الافتتاحية: الأصول الملموسة، الأصول الرقمية، معايير المحاسبة الدولية، مؤشرات التداول، البورصة المصرية.

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال بحوطة بنى تميم، جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز.
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

Accounting problems for Assets in light of non-compliance with International Accounting Standards and proposals for their solutions:An applied study in Egypt

Abstract: The research aimed to study the problems of recognition and measurement of tangible and intangible assets such as digital assets and others, in light of the Non-compliance of international accounting standards and proposed solutions, by knowing the impact of Non-compliance of international accounting standards on valuation of these assets and on the indicators of companies' trading on the Egyptian Stock Exchange. The study used actual data for a sample of (32) companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period (2014 -2023), with a total of (320) observations. The data for the applied study were obtained from the financial statements of the companies under study, and this data was obtained from the database of Egypt for Information Dissemination (EGID).

The results of the study indicate that there is a significant negative effect of Non-compliance of International accounting standards on valuation of assets in companies listed on the Egyptian Stock Exchange, measured by the book value of those assets, and also that there is a significant negative effect of Non-compliance of International accounting standards on trading indicators, measured by both the trading volume of stocks and the prices of those stocks in companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Key words: Tangible assets, digital assets, international accounting standards, trading indicators, Egyptian Stock Exchange.

المقدمة:

ان تحقيق التوافق فى اعداد التقارير المالية فى مختلف دول العالم أصبح ضرورة ملحة فى الوقت الحاضر، لا سيما اذا كان من الضرورى اجراء المقارنات للمعلومات المحاسبية للشركات العاملة فى البلدان المختلفة، وهو ما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة الدولية لتحقيق تقارب عالمى حول المعالجات المحاسبية المختلفة، ورغم أن المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/ IFRS) غير ملزمة لكونها تصدر عن هيئات وتنظيمات مهنية، الا أن معظم الدول ومن بينها مصر اتجهت الى تطبيقها أو محاولة التوفيق بينها وبين معاييرها المحلية. ويتطلب تطبيق هذه المعايير تعديلا فى القوانين والتشريعات فى الدول الراغبة فى تبنيها على غرار الاتحاد الأوروبى سنة 2005 الذى ألزم كل المؤسسات المدرجة فى الأسواق المالية الأوروبية الى استخدام المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IAS/ IFRS **(السعيد& بوبكر،2018)**.

ورغم التوافق العالمى على استخدام المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/ IFRS)، الا أنه توجد مشكلات للمحاسبة عن الأصول والتى ظهرت نتيجة التعارض بين مفهوم الأصول الوارد فى الاطار المفاهيمى للتقارير المالية وبين المعالجات المحاسبية للأصول فى بعض المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، وقد نتج عن هذا التعارض خروج عن معايير المحاسبة الدولية، وبالتالى ظهرت تقييمات مختلفة للأصول الملموسة وغير الملموسة مما أثر على مؤشرات التداول للشركات فى بورصة الأوراق المالية. وهى محور الدراسة فى هذا البحث.

مشكلة البحث:

ان مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لم يطبق باستمرار وباتساق تعريفات ومعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات الموجودة بالإطار المفاهيمي عند وضع المعايير، مما ترتب عليه عدم وجود أساس منطقي وفكري ثابت ومتسق في وضع المعايير، وبالتالي انحراف معايير التقرير المالي الدولية عن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، فهناك مجموعة من تلك المعايير تمنع الاعتراف بالبنود أو العناصر، رغم أن هذه البنود تفي بتعريف الأصل أو الالتزام ومعايير الاعتراف الموجودة بالإطار المفاهيمي، وعلى العكس هناك معايير تتطلب الاعتراف بالأصول أو الالتزامات والتي من غير المحتمل أن تفي بتعريفات الأصول أو الالتزامات الموجودة فى الاطار المفاهيمى.

لذلك يواصل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB التركيز على قائمة المركز المالى فى تطوير المعايير المحاسبية **(Adhikari et al, 2021)**، وهذا يعنى أن الاعتراف والقياس المحاسبي وكذلك العرض والافصاح لبنود الأصول يتم منحهما الأولوية، وذلك تحقيقا للقابلية للفهم والتطبيق الثابت لتعريفات هذه الأصول الواردة بالاطار المفاهيمى.

ورغم ذلك برزت العديد من المشكلات فى المعالجات المحاسبية للأصول وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/ IFRS)، وترتبط هذه المشكلات ببنود الأصول الملموسة كما تظهر فى المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ، ومعيار المحاسبة الدولي 17 ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 40، والمعيار الدولى للتقرير المالى رقم 16، والأصول غير الملموسة كما تظهرفى المعيار المحاسبي الدولى رقم 38، والمعيار الدولى للتقرير المالى رقم 3، والأصول المالية كما تظهر فى معيار

المحاسبة الدولى 28، ومعيار المحاسبة الدولى 32، ومعيار المحاسبة الدولى 39، والمعيار الدولى للتقرير المالى رقم 9، والمعيار الدولى للتقرير المالى رقم 10، والمخزون فى معيار المحاسبة الدولى رقم 2. وهذه المشكلات تحتاج إلى معالجة دقيقة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للتأكد من الشفافية والموثوقية في تقارير المحاسبة المالية للشركات والمؤسسات المختلفة **(Arjan et al, 2015)**.

ولتدارك تلك المشكلات أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الإطار المفاهيمي المعدل لإعداد التقارير المالية (الإطار المفاهيمي المعدل) في 29 مارس 2018. وتتضمن النسخة المعدلة تغييرات شاملة على الإطار المفاهيمي السابق، الصادر في عام 1989 والمراجع جزئيًا في 2010 (**Ernst & young, 2018**).

ومما سبق تتمثل مشكلة البحث الرئيسية فى وجود معالجات محاسبية للأصول فى المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/ IFRS) تتعارض مع تعريف الأصول الوارد فى الاطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، كذلك وجود بعض المعالجات المحاسبية المختلفة لذات الأصل فى المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/ IFRS)، وهذه المعالجات المختلفة تؤثر فى تقييم الأصول، وتؤثر فى وضع الشركة وآدائها المالى فى بورصة الأوراق المالية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أنه امتداد للأبحاث السابقة التى تناولت مشكلات المحاسبة عن الأصول فى ضوء التعارض بين الاعتراف والقياس المحاسبي لبنود الأصول الملموسة (الممتلكات والالات والمعدات)، وما يتبعها من عدم الاعتراف بالأصول المستأجرة فى قائمة المركز المالى، وبنود الأصول غيرالملموسة المولدة داخليا والتى لا يتم الاعتراف بها الا من خلال احداث تغيير فى الشكل القانونى

للشركة عن طريق عمليات الاندماج، وكذلك الأصول المالية التى لم يتم توضيح حدود الاعتراف بها، والمخزون الذى لم يوضح على وجه التحديد حدود الاحتمال للاعتراف بالمخزون كأصل، ونظرا لاحتدام الجدل حول المعالجة المحاسبية للبنود السابقة نشأت أهمية هذا البحث.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى تناول مشكلات المحاسبة عن الأصول فى ضوء المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/ IFRS) والتى قسمها الباحث الى أربعة أنواع هى(الأصول الملموسة والأصول غيرالملموسة والأصول المالية والمخزون كأحد عناصر الأصول غيرالمتداولة)، وكذلك مقترحات التغلب على تلك المشكلات وتحقيق التوافق بين تعريف الأصول فى الاطار المفاهيمى، والاعتراف والقياس المحاسبي لتلك الأصول فى ضوء المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، وينبثق من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية:

- توضيح التعارض فى المعالجات المحاسبية للأصول بين معايير المحاسبة الدولية، وتعريف الأصول الوارد فى الاطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية.
- بيان مشكلات الاعتراف المحاسبي للأصول فى ظل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية.
- كيفية قياس قيمة الأصول فى ظل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية.
- تقديم مقترحات حلول فى حالة الخروج عن معايير المحاسبة الدولية.
- بيان أثر الخروج عن معايير المحاسبة الدولية على تقييم الأصول فى الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

- بيان أثر الخروج عن معايير المحاسبة الدولية على حجم التداول وأسعار الأسهم للشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

وفى ضوء ما سبق يمكن للباحث تنظيم ما تبقي من البحث فى الأقسام الرئيسية التالية:

القسم الأول: الأدبيات السابقة واشتقاق فرضيات البحث.

القسم الثانى: المشكلات المحاسبية للأصول فى ظل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية.

القسم الثالث: مقترحات العلاج والتطوير لمشكلات المحاسبة عن الأصول.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية واختبار فرضيات البحث.

القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

القسم الأول: الأدبيات السابقة واشتقاق فرضيات البحث.

- دراسة **(عبدالمنعم، 2016):** هدفت الى الكشف عن قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام 2015 في تحسين جودة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها وجود مدخلان للأخذ بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهما التوافق والاعتماد. وأن التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية الحديثة يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين، وتخفيض تكلفة رأس المال، والقدرة العالية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية. وأن السبب الأكثر أهمية للحكومة لتبادر اختياريا بالتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية الحديثة هو مدى استفادة سوق رأس المال في الدولة بهذا التوافق.

- دراسة **(حسن، 2017)**، قامت بتناول معايير المحاسبة المصرية وقابلية القوائم المالية للمقارنة وذلك من خلال دراسة تطبيقية لبيان أثر تطبيق معايير المحاسبة

المصرية الصادرة عام 2006، والمستندة الى معايير التقرير المالية الدولية (IFRS) على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وتوصلت الدراسة الى أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية قد أدى الى انخفاض مستوى القابلية للمقارنة وهو ما يمكن تفسيره بعدم ملائمة معايير المحاسبة للمتغيرات البيئية والقيم المجتمعية والهياكل التنظيمية فى مصر، بالاضافة الى احتمال انخفاض مستوى الالتزام بالمعايير نتيجة عدم وجود آليات تنفيذ والزام قوية.

– دراسة **(الجرف،2017)**: هدفت الى قياس وتحليل تأثير التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على ممارسة ادارة الأرباح لعينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستوى ادارة الأرباح الحقيقية، وذلك عند تطبيق التطورات فى معايير المحاسبة المصرية.

– دراسة **(محمود،2018)**: هدفت الى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة على جودة وشفافية المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية، وتوصلت الى وجود علاقة عكسية بين تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة وجودة وشفافية المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية، ومن ثم ضرورة تكييف معايير المحاسبة المصرية الجديدة بما يتناسب مع البيئة المصرية.

– دراسة **(Oyewo, 2020)**: بحثت في تحديات ما بعد التنفيذ لقياس القيمة العادلة من منظور المراجعين في نيجيريا نتيجة لانتشار محاسبة القيمة العادلة (FV) مع دخول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS,13) حيز التنفيذ، وقد لوحظ أن التحدي الأشد لقياس القيمة العادلة هو قلة المعلومات لتقييم العناصر. أيضا ان حجم تحديات تطبيق قياس القيمة العادلة في مختلف قطاعات الصناعة متشابهًا. وعلى الرغم من أن سمات شركة المراجعة تؤثر على الإدراك

بشأن التحديات ، إلا أن هناك اتفاقًا بين المراجعين على وجود تلاعب بقيم الأصول والالتزامات أثناء التقدير والاستفادة من عدم توفر معلومات السوق عن الأصول والخصوم من قبل المديرين، ويعد عدم امتثال طرق التقييم مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13، وانخفاض مستوى الوعي بين معدي التقارير المالية من التحديات الملحوظة بعد التنفيذ لقياس القيمة العادلة.

–دراسة **(Madah et al, 2021)**: هدفت الى التحقيق في آثار وتحديات التعديل الجديد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS,9) في ماليزيا من وجهة نظر المنظمين والمراجعين والمحاسبين والأكاديميين في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية، وبينت النتائج أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم9 يعزز معيار المحاسبة الدولية رقم39 من حيث الملاءمة والموثوقية، والاعتراف بالأدوات المالية وتحديد نماذج الأعمال. ومع ذلك تواجه المؤسسات المالية الإسلامية تحديات من حيث التمثيل الصادق للقيمة العادلة، والجوهر أكثر من الشكل ، وتحديد الأدوات المالية قبل معايير الاعتراف ومدى دور إدارة المخاطر في الحد من التلاعب في تحديد نماذج الأعمال.

– دراسة **(Adhikari et al, 2021)**: بحثت هذه الدراسة في التأثير على جودة المحاسبة في الهند بعد التقارب بين مبادئ المحاسبة الهندية المقبولة عمومًا (IGAAP) مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتوثق نتائج الدراسة أن تنفيذ المعايير المتقاربة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى تباين أقل في صافي الدخل، وتقليل الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، كما تشير النتائج إلى أنه قد يكون هناك منحنى تعليمي لفوائد اعتماد/تقارب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتنتشر بمرور الوقت. علاوة على ذلك ، فإن مجرد تبني أو التقارب مع المعايير الدولية للتقرير المالي دون تغييرات متزامنة في الأطر

المؤسسية قد لا يؤدي إلى تحسينات في جودة المحاسبة، لا سيما في البلدان ذات الاختصاصات التنظيمية الضعيفة. وبالتالي يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحسين إلمام أصحاب المصلحة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما يجب إدخال تحسينات على الهياكل المؤسسية للتقارير المالية.

-**دراسة (الشرقاوى،2021):** هدفت الى بيان تأثير تطبيق معايير الايجار التشغلى على القوائم المالية والقرارات ذات الصلة. وقد وضحت أثر تطبيق المعيار الدولى رقم 16 والمعيار الأمريكى رقم 842 على القوائم المالية، وتأثير ذلك على الشفافية والافصاح، وأوضحت النتائج وجود العديد من الآثار المختلفة للمعيار الدولى رقم 16 ونظيره الأمريكي على كفاءة القوائم المالية من خلال وضع المبادئ اللازمة للاعتراف بعقود الايجار وقياسها والافصاح عنها بما يضمن توفير معلومات مناسبة تعبر بمصداقية عن هذه المعاملات بما يعزز قابلية المقارنة.

-دراسة **(Saptono & Khozen ,2021):** بحثت هذه الدراسة فى التقارب مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في إندونيسيا، من خلال دراسة أثر قضايا ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة (VAT) على معاملات الإيجار بعد التقارب مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في إندونيسيا، وخلصت الدراسة إلى أن السلطات الضريبية بحاجة إلى وضع سياسات ضريبية يمكن أن توفر اليقين القانوني للتقارب مع معايير التقارير المالية الدولية.

-دراسة **(ALGNBRİ, 2022):** تناولت هذه الدراسة المحاسبة والمراجعة في عالم metaverse من منظور الواقع الافتراضي، وهدفت إلى إلقاء الضوء وإثارة التساؤلات حول مستقبل المحاسبة والمراجعة من منظور التكنولوجيا الأبرز (تقنية

الواقع الافتراضي Metaverse)، وأوضحت النتائج أن Metaverse يمثل تطورًا رأسيًا وليس أفقيًا في المحاسبة والمراجعة، يتطلب معه تغييرا فى معايير المحاسبة الدولية. علاوة على ذلك ، تنشئMetaverse أصولًا رقمية جديدة تتطلب قياسات محاسبية لتوفير أدوات وطرق إفصاح دقيقة.

-دراسة **(عبده، 2022):** استهدفت تحليل المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحول الرقمي، من خلال صياغة اطار فكري منظم يؤسس مفهوما علميا للأصول الرقمية، والتعرف على أوجه قصور الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن الأصول الرقمية، ومدي الحاجة الى تطوير هذا الإطار، وذلك من خلال مناقشة الاعتراف والقياس والإفصاح عن تلك الأصول، وتوصلت الدراسة الى صياغة مفهوم علمي يعرف الأصول الرقمية، وتعدد المخاطر المحيطة بالأصول الرقمية، كما أسفرت الدراسة على قصور الإطار المحاسبي الحالي في ضوء IFRS في المحاسبة عن الأصول الرقمية والحاجة الى تطوير هذا الإطار، وكذلك الاتفاق حول وجود تأثير للأصول الرقمية على الفروض المحاسبية وبخاصة تهديد فرض الاستمرارية، وكذلك مواجهة مهنة المراجعة العديد من التحديات المتعلقة بمراجعة الأصول الرقمية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المفاهيم المحاسبية واصدار معايير محاسبة ومراجعة جديدة تلائم طبيعة الأصول الرقمية.

-دراسة **(عقل& فاضل، 2022):** هدفت الى تقديم نموذج مقترح للمعالجة المحاسبية لنفقات تطبيقات المحمول البنكي في القطاع المصرفي المصري، والذى اتجه لتطوير تطبيقاته على الهواتف الذكية من أجل تلبية رغبات واحتياجات العملاء في ظل جائحة كورونا، والمنافسة المتنامية مع شركات التكنولوجيا المالية في ظل ثورة التكنولوجيا الرقمية، وفى ظل عدم وجود معيار أو تفسير محاسبي

دولي أو مصري محدد ينظم المعالجة المحاسبية لهذه النفقات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم تطابق المعالجة المحاسبية لنفقات تطوير تطبيقات المحمول البنكي للقطاع المصرفي المصري مع متطلبات معايير التقرير المالي الدولية IFRS، كما تبين عدم وجود فروق معنوية إحصائيا في المعالجة المحاسبية لنفقات تطبيقات المحمول البنكي بين البنوك، وقد أوصت الدراسة بتنظيم الممارسات المحاسبية في مصر بإصدار تفسير أو إرشاد للمعالجة المحاسبية لنفقات تطبيقات المحمول البنكي المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية.

-دراسة **(Hellman & Hjelström, 2023)**: هدفت الى اختبار انخفاض قيمة الشهرة وتحديد فعالية انخفاض القيمة. وتمت مقارنة نموذج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الحالي بنموذجين بديلين مخصصين لانخفاض القيمة فقط، وهما نموذج ما قبل الاستحواذ (PH) ونموذج القيمة العادلة (FV)، واستنتجت الدراسة أن نموذج PH يؤدي إلى اختبار انخفاض قيمة أكثر فعالية من نموذج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحالي. بالمقارنة مع نموذج FV، فإن نموذجPH أكثر فاعلية على المدى القصير وأقل فاعلية على المدى الطويل.

-دراسة **(Ovharhe & Abada, 2023)**: بحثت هذه الدراسة الوضع قبل وبعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن دخول ريادة الأعمال وخروج ريادة الأعمال من(2006-2017)، باستخدام القوائم المالية السنوية للشركات المدرجة فى نيجيريا، وكشفت الإحصائيات الوصفية عن فوائد كبيرة لمرحلة ما بعد الاعتماد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي يدعم دخول ريادة الأعمال. لذلك بشكل عام، فإن أهمية طريقة إعداد التقارير باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات مصداقية في العلاقة قصيرة المدى وطويلة

المدى بين المتغيرات المستخدمة، مع عدم تشجيع خروج رواد الأعمال. وبالتالي هناك ارتباطات بين المتغيرات للتنبؤ بالاتجاه المستقبلي لدخول ريادة الأعمال على المدى الطويل والمدى القصير. وفي الختام يمكن ملاحظة أنه مع الأصل غير المتداول والأصل الحالي ، كان أداء إجمالي الأصول جيدًا.

-دراسة **(كريمة، 2023):** هدفت الى دراسة مشكلات القياس والافصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية فى ضوء معيار المحاسبة الدولى رقم 38 ومعيار المحاسبة المصري رقم 23 والمعدل فى 2015 و 2020 وتقديم مقترحات لعلاج تلك المشكلات مع اجراء دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر لبيان أثر عمليات القياس والافصاح المحاسبي للأصول الفكرية على قيمة الشركة، وأوضحت النتائج أنه لا يوجد تصنيف محدد لعناصر الأصول الفكرية وذلك نظرا لاختلاف المداخل المستخدمة فى التصنيف على مستوى المعايير المحاسبية فصنفتها المعايير الدولية طبقا للعلاقة مع العملاء والتكنولوجيا المستخدمة والعقود القانونية، أما معيار المحاسبة المصري فصنفها طبقا للالتزامات التى تتحملها الشركة فى تطوير وتحسين الموارد غيرالملموسة، كما بينت الدراسة وجود مشكلات ناتجة عن قصور الأساليب المحاسبية التقليدية وذلك بسبب تركزها على الحقائق المادية فقط بينما يعتمد قياس الأصول الفكرية على الحقائق غيرالمادية، كذلك صعوبة تصنيف مكونات الأصول الفكرية بسبب التداخل بينهما وصعوبة التمييز بينها، وصعوبة قياس بعض مكونات الأصول الفكرية مثل الابداع والمهارة وهما صلب عملية توليد المعرفة وصعوبة مقارنة الأصول الفكرية من شركة لأخرى وصعوبة قياس العمر الافتراضى للأصول الفكرية وكذلك التداخل بين الشهرة والأصول الفكرية، ووضحت الدراسة التطبيقية وجود علاقة طردية بين قيمة الأصول الفكرية وقيمة الشركة.

-دراسة **(الغول، 2023):** استهدفت اقتراح نموذجا للمعالجة المحاسبية للشهرة المولدة داخلياً يتضمن مجموعة من الأبعاد المتمثلة فى كل من الاعتراف والقياس والافصاح والاستهلاك والرسملة والعرض للتغلب على مشكلة محاسبية مهنية واقعية تتمثل فى عدم اعتراف معيار المحاسبة المصري رقم (23) المعدل بالشهرة المولدة داخليا، ويتنافى ذلك مع متطلبات مستخدمى القوائم المالية، وقد أمكن صياغة مفهوم الشهرة المولدة داخليا يتمثل فى أنها أصل غيرملموس يولد نتيجة تضافر الأصول الملموسة وغيرالملموسة المدرجة وغيرالمدرجة بقائمة المركز المالى، وله منفعة اقتصادية مستقبلية ويدر عائدا غيرمتوقعا وقيمته قابلة للرسملة حين استيفائه شروط الاعتراف وقابليته للقياس النقدى والافصاح والعرض، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أنه يتم الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا عندما يكون العائد على صافى رأس المال المستثمر أكبرمن الوزن النسبي المرجح لتكلفة رأس المال، ويمكن قياس الشهرة المولدة داخليا من خلال طريقة حساب القيمة الرأسمالية للأرباح غير العادية المتوقع تحقيقها فى المستقبل، ويتم الافصاح عن الشهرة فى حالة قياسها، ولا يتم استهلاك الشهرة، ويتم عرض الشهرة المولدة داخليا تحت تصنيف الأصول غير المتداولة بقائمة المركز المالى.

-دراسة **(Che et al, 2024):** هدفت الى دراسة القضايا والتحديات التي يواجهها موظفو المحاسبة في الحكومة الماليزية في التعرف على أصول البنية الأساسية وكيفية قياسها، وأوضحت النتائج أنه يتم المحاسبة عن أصول البنية الأساسية في ماليزيا باستخدام معايير المحاسبة في القطاع العام الماليزية 17 (MPSAS) والعديد من المبادئ التوجيهية الحكومية الأخرى. حيث واجهت العديد من الوزارات صعوبات في تحديد أصول البنية الأساسية بسبب الافتقار إلى الوضوح في تعريف

ومرونة معايير المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما الحالية. وعلاوة على ذلك، أدت خصائص أصول البنية الأساسية، وهي العمر الإنتاجي الطويل وكونها جزءًا من نظام أو شبكة أصول إلى تحديات في الاعتراف والقياس المحاسبي لتلك الأصول.

الفجوة البحثية: باستقراء الأدبيات السابقة لاحظ الباحث الفجوة البحثية كما يلي:

-تعتبر الأصول غير الملموسة من أهم العناصر التي ظهرت فيها فجوة التنظير المحاسبي والواقع المحاسبي بشكل واضح، ولقد قام المعيار المحاسبي الدولي رقم 38، والمعيار المحاسبي المصري رقم 23، والمعيار التقرير الدولي رقم 3، والمعيار الأمريكي رقم 142 بوضع مجموعة من الشروط لقواعد الاعتراف بالأصول غير الملموسة مما ترتب عليه خروج نسبة كبيرة من الاعتراف بتلك الأصول وبالتالي عدم إدراجها بالقوائم المالية.

-ينظر للقوائم المالية بأنها ليست مصدر ملائم للمعلومات لأنها لا تهتم إلا بما يتراوح ما بين 30- 40% من قيمة الشركات لعدم الاعتراف بباقي الأصول لأنها لا تفي بشروط الاعتراف بالتنظير المحاسبي، وعند الاعتراف بالأصول يتم قياسها بالتكلفة التاريخية التي لا تعكس القيمة الحقيقية في المستقبل.

-يمكن أن يكون هناك دور للإفصاح الاختياري كأحد أدوات إعادة الثقة اتجاه مشكلة التنظير المحاسبي للأصول لاستبعاد جزء كبير من تلك الأصول من الاعتراف المحاسبي (فجوة الاعتراف بالأصول)، والوقوف على العوامل التي قد تساهم في تدعيم أو تقليص الدور.

-يتم تعريف الأصول غير الملموسة وفقا للمعيار الدولي 31 بأنها أصول غير نقدية قابلة للتحديد بدون جوهر مادي ملموس. وبالتالي يخرج ماهو غير قابل

للتحديد من نطاق التعريف مثل: المعرفة، رأس المال البشري، المعلومات، ومن ثم التأثير على قيمة الأصول فى القوائم المالية.

–لم تتناول أى دراسة –فى حدود علم الباحث– أى علاقة بين الخروج عن معايير المحاسبة المصرية وآداء الشركات المقيدة فى البورصة المصرية من حيث حجم عمليات التداول وأسعار الأسهم.

فرضيات البحث: من خلال عرض الأدبيات السابقة، وتحديد الفجوة البحثية يمكن اشتقاق الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على تقييم الأصول في الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على مؤشرات التداول فى الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

القسم الثانى: المشكلات المحاسبية للأصول فى ظل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية.

ان مشكلات المحاسبة عن الأصول تحتاج إلى معالجة دقيقة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للتأكد من الشفافية والموثوقية في تقارير المحاسبة المالية للشركات والمؤسسات. وعندما يخرج المحاسبون عن معايير المحاسبة الدولية (International Financial Reporting Standards – IFRS)، قد تظهر بعض المشكلات والتحديات التي يجب التعامل معها، وفيما يلي أبرز المشكلات الشائعة للخروج عن معايير المحاسبة الدولية:

1-عدم الشفافية: قد يؤدي عدم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية إلى عدم الشفافية وعدم وضوح المعلومات في التقارير المالية. يعتبر الالتزام بالمعايير الدولية أمرًا هامًا لتقديم معلومات دقيقة وموثوقة للمستثمرين والجهات الخارجية.

2-صعوبة المقارنة: إذا قامت شركة بالخروج عن معايير المحاسبة الدولية واعتمدت أساليب محاسبية مختلفة، فإن ذلك يصعب على المستثمرين والجهات المعنية مقارنة أداء هذه الشركة بالشركات الأخرى التي تتبع المعايير الدولية.

3-التأثير على قرارات الاستثمار: يعتمد المستثمرون قراراتهم بشأن الاستثمار في الشركات على معلومات المحاسبة المالية. إذا كانت هذه المعلومات غير دقيقة أو غير موثوقة بسبب خروج الشركة عن المعايير الدولية، فقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة.

4-المخاطر القانونية والمالية: قد تواجه الشركات التي تخرج عن معايير المحاسبة الدولية مخاطر قانونية ومالية، حيث يمكن أن تتعرض للعقوبات أو المسائلة القانونية بسبب عدم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية المعترف بها دوليًا.

5-فقدان الثقة: قد يفقد المستثمرون والجهات الأخرى الثقة في الشركة التي تخرج عن المعايير الدولية، مما يؤثر على قدرتها على جذب التمويل والاستثمار. ومن ثم يجب على الشركات التأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وتوفير المعلومات المالية الموثوقة والدقيقة في تقاريرها المالية. كما ينبغي أن تضع الحكومات والجهات المعنية إطارًا قويًا لمراقبة التقارير المالية ومراقبة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية لضمان الشفافية والنزاهة في التقارير المالية.

6-التأثير على التقارير المالية: قد يؤدي الالتزام بمعايير مختلفة عن المعايير الدولية إلى تغيير في هيكل التقارير المالية والطريقة التي يتم من خلالها تقديم المعلومات المالية، وهذا يمكن أن يسبب الارباك للقراء والمستثمرين.

7-التأثير على المراجعة المالية: قد تصبح المراجعة المالية أكثر تعقيدًا عندما يختلف المعيار المحاسبي الذي تتبعه الشركة عن المعايير الدولية. يجب على المراجعين التحقق من أن السجلات المحاسبية تستند إلى أسس مالية صحيحة وموثوقة.

8-صعوبة تحديث الأنظمة: إذا قررت الشركة الخروج عن المعايير الدولية، فيجب عليها تحديث أنظمتها المحاسبية والبرمجيات لتتوافق مع الأساليب المحاسبية البديلة. قد يكلف ذلك الشركة مزيدًا من الوقت والجهد والموارد.

9-القضايا الضريبية والقانونية: يمكن أن تحدث مشكلات ضريبية وقانونية عندما تختلف المعايير المحاسبية التي تتبعها الشركة عن المعايير الضريبية والتشريعات المحلية. قد تكون هناك صعوبات في التوافق مع المتطلبات الضريبية المحلية.

10-التأثير على سمعة الشركة: إذا كان لدى الشركة سمعة جيدة في اتباع المعايير الدولية، فقد يؤثر خروجها عنها سلبًا على سمعتها ومصداقيتها في السوق.

وبالاضافة الى المشكلات العامة للخروج عن معايير المحاسبة الدولية، توجد مجموعة من المشكلات الحالية فى المعالجات المحاسبية للأصول وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/ IFRS)، حيث أنه بموجب الاطار المفاهيمى الحالى يتم تعريف الأصل بأنه "مورد تتحكم فيه المنشأة نتيجة للأحداث الماضية والتى من المتوقع أن تتدفق منه المنافع الاقتصادية الى المنشأة" ومع ذلك لا يتم الاعتراف بالأصول الا عندما يكون تدفق العوائد محتملا، وعلى الرغم من أن الاطار المفاهيمي حذر من التحوط المفرط ومع ذلك تم ازالة الحذر من الاطار المفاهيمي بصيغته فى 2010 لأنها تتعارض مع الحياد، ولكن أيضا لم يتم تعديل أجزاء الاطار المفاهيمي التى تتعامل مع معايير الاعتراف وبالتالى تم الابقاء على

وجود احتمال الأصول، ووفقا للفقرة 4 و 7 **(IASB 2010C)** تقوم تعريفات الأصول على مراجعة المعايير الحالية وتطوير معايير جديدة (**Arjan et al, 2015)** .

ولذلك قام مجلس معايير المحاسبة المالية IASB بترجمة تعريفات الاطار المفاهيمي الحالية الى المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الحالية بشأن الأصول، ولذلك يتم تقييم مختلف المعايير والنظر فى الأصول التى يتم الاعتراف بها على أساس تلك المعايير فى ضوء تعريفات الاطار المفاهيمي الحالى ومعايير الاعتراف وتأخذ فى الاعتبار الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة (**SOCPA, 2018).**

وهذه المشكلات يمكن عرض بعض منها فيما يلي:

-الأصول الملموسة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ، معيار المحاسبة الدولي رقم 18، معيار المحاسبة الدولي رقم 40 ، المعيار الدولى للتقرير المالى رقم 16): وفقا للمعيار المحاسبي الدولى رقم 16 الممتلكات والتجهيزات والمعدات، فى الفقرة (7) يجب الاعتراف بتكلفة عنصر الممتلكات والتجهيزات والمعدات (PPE) كأصل فقط اذا كان من المحتمل أن تكون الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند سوف تتدفق الى المنشأة **(Saptono & Khozen, 2021)**. وفيما يتعلق بالممتلكات والتجهيزات والمعدات قام IASB بتطبيق تعريفات الاطار المفاهيمى ومعايير الاعتراف فى وضع المعايير ومع ذلك فان الأصول التى يتم الحصول عليها بموجب عقود الايجار لا يتم الاعتراف بها فى الغالب كأصل، وبموجب معيار المحاسبة الدولى رقم 17، والمعدل بالمعيار الدولى للتقرير المالى رقم16 عقود الايجار ، يتم حساب بعض الأصول المؤجرة (عقود الايجار التمويلي) كأصول، ولكن يتم تصنيف غالبية عقود الايجار على أنها عقود ايجار تشغيلية ولا

يتم التقرير عنها فى الميزانية العمومية **(الشرقاوى، 2021)** ، وذلك على الرغم من أن معيار المحاسبة الدولى 40 الاستثمارات العقارية الفقرة (6) يسمح بالاعتراف بالممتلكات الاستثمارية المستأجرة بموجب عقد ايجار تشغيلي بشرط أن تقاس بالقيمة العادلة.

هذا ولا يدعم الاطار المفاهيمى التمييز بين عقود الايجار المختلفة فى المعيار المحاسبي الدولى رقم 17 والمعيار الدولى للتقرير المالى رقم 16 والمعيار المحاسبي الدولى رقم 40، وقد خلص مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أيضا الى أن الأصول المؤجرة تلبي جميع عناصر تعريف الأصول فى الاطار المفاهيمى والاعتراف بها نتيجة حدث سابق، ويتحكم المستأجر (الحق فى الاستخدام) فى الأصل، ومن المتوقع أن تتدفق العوائد الاقتصادية من استخدام الأصل وتكون محتملة. وهكذا خلص مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الى أن عدم الاعتراف بالأصول المستأجرة بموجب عقود ايجار تشغيلية لا يتوافق مع الاطار المفاهيمى **(Arjan et al, 2015)**.

-الأصول غير الملموسة (المعيار المحاسبي الدولى رقم 38، المعيار الدولى للتقرير المالى رقم 3): وفقا لمعيار المحاسبة الدولى 38 الأصول غير الملموسة (الفقرة 21)، لا يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة الا اذا كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التى تنسب للأصل الى المنشأة، وتشبه متطلبات المعيار المحاسبي الدولى رقم 38 متطلبات المعيار المحاسبي الدولى رقم16 والاطار المفاهيمى، الا أنه فى الجزء المتبقي من المعيار والمتطلبات ذات الصلة فى المعيار الدولى للتقرير المالى رقم3 يتم تضمين العديد من المتطلبات التى قد تؤدى الى الاعتراف بالأصول غير الملموسة التى لا تفى

بتعاريف الاطار المفاهيمى ومعايير الاعتراف وكذلك استبعاد الأصول غير الملموسة التى تلبي تعريف الأصل(**Zadorozhnyi &Yasyshena, 2019**).

ولا يسمح عموما بالاعتراف بالأصول غير الملموسة المولدة داخليا بموجب معيار المحاسبة الدولى رقم 38 حيث يحظر المعيار صراحة الاعتراف بالشهرة المتولدة داخليا والأبحاث والعلامات التجارية وقوائم العملاء والبنود المماثلة(**Hellman & Hjelström,2023**).

ان الأصل غير الملموس الوحيد الذى يمكن تكوينه داخليا والذى يتم رسملته هو الأصل الذى ينشأ من تطوير مشروع داخلى، ولكن فقط عندما يتم استيفاء معايير مختلفة والتى غالبا ما تؤدى فى الواقع الى رسملة جزء محدود فقط من نفقات المؤسسة على التنمية. اضافة لذلك فان الرسملة مقصورة على النفقات الناتجة اعتبارا من تاريخ الوفاء بمعايير الرسملة، مما يعنى أنه حتى فى حالة ذلك استيفاء معايير الرسملة (الفقرة 57) لا يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس على أساس تكلفته ولكن فقط بجزء من تكلفته (الفقرة 71)، ويوافق البعض على قرار مجلس معايير المحاسبة الدولية بمنع العديد من الأصول غير الملموسة من الرسملة، ووفقا لدراسة (**Penman, 2019**) فان الأصول غير الملموسة التى لا تمثل حقوقا قانونية (على سبيل المثال براءات الاختراع) لأنها ليست محددة بما يكفى لارفاق قيمة لها، وبالتالى فان الاعتراف بها سيؤدى الى قيم متضاربة فى الميزانية العمومية والتى لا توفر معلومات قيمة للمحللين، وكذلك فان رسملة تكاليف تطوير البرمجيات لا تؤدى الى معلومات موثوقة ولهذا يوصى كثير من الباحثين تحمل نفقات تطوير البرمجيات عند انفاقها.

ومع ذلك فقد تم انتقاد عدم الاعتراف بالعديد من الأصول غير الملموسة فى الميزانية العمومية، وتوضح دراسات عديدة أنه يجب عرض العديد من الأصول

غير الملموسة فى الميزانية العمومية لحل مسألة المعلومات الجزئية وغير المتسقة حول هذه الأصول المهمة، كما تقدم العديد من الدراسات أيضا أدلة على أن قيم الأصول غير الملموسة لها صلة باتخاذ القرارات لدى المستثمرين (**Richard et al, 2022).**

كذلك يحظر المعيار المحاسبي الدولى رقم 38 الاعتراف بالأصول غير الملموسة المولدة داخليا والتى تفى بتعريف الأصل والتى تظهر الأدبيات الأكاديمية أن قيمتها ملائمة لاتخاذ القرارات، وفى الوقت نفسه تتطلب المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية اعترافا فى الميزانية العمومية لنفس النوع من العناصر عند حيازتها حتى ولو لم تستوفى تعريف الاطار المفاهيمى المتعلق بالأصول. ووفقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم 38 ومعيار التقرير المالى الدولى رقم 3 يجب دائما الاعتراف بالأصول غير الملموسة التى تم الحصول عليها بشكل منفصل أو فى مجموعة أعمال تجارية كأصول منفصلة ولا يتم اجراء تقييم منفصل حول ما اذا كانت الفوائد الاقتصادية المستقبلية محتملة**(الغول، 2023).**

وكنتيجة لما سبق عرضه فان الشهرة والعلامات التجارية وقوائم العملاء والبنود المماثلة لا يتم الاعتراف بها عند الانشاء داخليا، ولكن يتم الاعتراف بها عند اقتنائها، وهذا الاختلاف فى المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة المطورة داخليا والأصول غير الملموسة المكتسبة لا يستند الى الاطار المفاهيمى، ولذلك ترى كثير من الدراسات أنه لا يوجد فرق بين الشهرة المولدة داخليا والشهرة المكتسبة باستثناء أن هناك صعوبات عملية أكثر عند الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا مقارنة بالشهرة المكتسبة، كما أن قواعد القيد المزدوج هى التى تبرر رسملة الشهرة المكتسبة لكن لا تنشأ داخليا، اضافة لذلك نظرا لأن الشهرة المكتسبة لا يتم استهلاكها

بموجب المعايير الدولية للتقرير المالى فيتم استبدالها تدريجا بشهرة مولدة داخليا بمرور الوقت.

-الأصول المالية (معيار المحاسبة الدولى رقم 28 ، معيار المحاسبة الدولى رقم32 ، معيار المحاسبة الدولى رقم 39، المعيار الدولى للتقرير المالى رقم9، المعيار الدولى للتقرير المالى رقم 10): بالنسبة للأصول المالية لم يتم توضيح حدود الاعتراف بها فى معايير التقرير المالى، ومن ناحية أخري، وفيما يتعلق بالأصول المالية، وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 بعنوان " الادوات المالية "، ومعيار المحاسبة الدولى رقم32، وكذلك معيار المحاسبة الدولى رقم 28، يتم الاعتراف بجميع الأصول المالية بالقيمة العادلة، على الرغم من أن التدفقات المستقبلية من الأصل قد تكون غير محتملة، فقد لا تعود منافع اقتصادية مستقبلية للشركة، وبالرغم من ذلك يتم الاعتراف بها كأصول، وهذا لا يتسق مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

ونتيجة لذلك قد يتم الاعتراف بالأصول المالية على الرغم من أن التدفقات من الأصل غير محتملة، ويمكن للمنشأة على سبيل المثال أن تحصل على عقد خيار (مشتق) لشراء فائدة فى شركة معينة، ويتمتع هذا الخيار بفرصة بنسبة معينة قبل الاستحقاق ولا يمكن بيعه لطرف آخر، سيكون لهذا الخيار قيمة عادلة ايجابية ويجب الاعتراف به بالقيمة العادلة بموجب معيار المحاسبة الدولى رقم 39، ومعيار التقرير المالى الدولى 10 فى حين أنه لا يلبي متطلبات التدفقات المستقبلية المحتملة وفقا لتعريف الأصول فى الاطار المفاهيمى.

وبالنظر الى الأصول الرقمية كأحد أنواع الأصول المالية نجد اهتمام كلا من دراسة **(Alsalmi & Rafique, 2023)** ودراسة **(Fang & Xu, 2023)** بضرورة وجود مداخل ونماذج موضوعية لقياس الأصول الرقمية وسياسات محددة

للافصاح عنها بالتقارير المالية وان غياب هذه النماذج والسياسات يرجع للعديد من العوامل والمبررات أهمها:

-عدم تقديم معايير التقرير المالى الدولية IFRS لنماذج محاسبية صريحة لقياس الأصول الرقمية والافصاح عنها، الأمر الذى يترتب عليه قيام ادارات الشركات باستخدام سياسات محاسبية ومعالجات مختلفة ومرنة ينتج عنها العديد من المشكلات مثل: ممارسات ادارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات وممارسات التهرب الضريبي (صورة للخروج عن معايير المحاسبة الدولية).

-صعوبة تطبيق مداخل قياس القيمة العادلة التى أقرها معيار IFRS,13 ونظيره المصري 45 (مدخل السوق والتكلفة والدخل) للأصول الرقمية المنتقاه بغرض الاستثمار.

-تخرج ادارات الشركات عن نطاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتبنى نماذج الأعمال المرتبطة بها فى ظل تعدد أنماط وخصائص الأصول الرقمية وتنوع الغرض من اقتناؤها (وسيط للتبادل – الاستثمار – سلعة بغرض البيع).

-عدم كفاية ونمطية الافصاح عن معلومات الأصول الرقمية، ومن ثم صعوبة اجراء المقارنات سواء على مستوى الشركة أو الشركات المماثلة فضلا عن تزايد مستوى عدم تماثل هذه المعلومات بين الادارة بعضها مع بعض (تسريب المعلومات) والادارة والأطراف الخارجية (عدم التماثل).

-ضعف نظم الرقابة الداخلية لمعاملات الأصول الرقمية ومن ثم وجود تحريفات متعمدة أو غير متعمدة مما يؤثر على موثوقية المعلومات الواردة بها ومدى تقبلها من المستخدمين.**(Alsalmi & Rafique, 2023), (Fang & Xu, 2023)**

–المخزون (معيار المحاسبة الدولى رقم 2) :لا يتضمن معيار المحاسبة الدولى رقم2 المخزون وتعديلاته على وجه التحديد حدود الاحتمال للاعتراف بالمخزون كأصل، وبالنظر الى تعريف المخزون والبنود المحتفظ بها للبيع أو فى طور الانتاج وشرط تقييم المخزون بأن لا يزيد عن صافي القيمة القابلة للتحقيق، فان هذا لن يؤدى فى الغالب الى عناصر معترف بها كأصول اذا كان تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية غير محتمل **(Arjan et al, 2015)**.

من التحليل السابق يتضح أنه على مستوى المعايير لم يطبق IASB باستمرار التعريفات ومعايير الاعتراف من الاطار المفاهيمي، على وجه التحديد موضوع الاحتمال فى الأصول فلم يتم تطبيق التعاريف ومعايير الاعتراف بشكل منتظم عند تطوير المعايير المحاسبية. حيث تتطلب العديد من المعايير الاعتراف بالأصول حتى لو كان تدفق المنافع الاقتصادية غير محتمل مثل الأدوات المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية 32 و 39.

ان أى معيار ينطبق على عنصر ما يمكن أن يحدث فرقا كبيرا فيما اذا كان يتم التعرف على العنصر كأصل، مثلا تختلف وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول محاسبة عقود الايجار التشغيلية من عدم الاعتراف بالأصول والخصوم الى الاعتراف بالاصول والالتزامات على أساس جميع المدفوعات المتوقعة بموجب العقود الحالية، وتشير كل هذه المشاهدات الى أن التعاريف ومعايير الاعتراف للأصول بموجب الاطار المفاهيمي الحالى لم تحدد على وجه الدقة، مما يشير الى أن الاعتماد على الاطار المفاهيمي قد لا يكون سليما.

ومن خلال عرض المشكلات السابقة المرتبطة بالخروج عن معايير المحاسبة الدولية، يري الباحث أنه مع اختلاف المعالجات المحاسبية للأصول قد

يؤثر ذلك على تقييم الأصول ومن ثم على قيمة المنشأة، أيضا قد يؤثر على قرارات المستمثرين والمحللين الماليين. ولذلك سوف يقوم الباحث فى القسم التالى بتقديم مجموعة من المفترحات لعلاج وتطوير مشكلات المحاسبة عن الأصول.

القسم الثالث: مقترحات العلاج والتطوير لمشكلات المحاسبة عن الأصول.

إذا قررت الشركة الخروج عن معايير المحاسبة الدولية واعتمدت معايير محاسبية بديلة، فإنه يجب اتخاذ بعض الإجراءات للتعامل مع مشكلات المحاسبة عن الأصول. وفيما يلي بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد على حل تلك المشكلات:

1- توضيح السياسة المحاسبية الجديدة: يجب على الشركة وضع سياسة محاسبية واضحة ومفصلة توضح كيفية تقييم وتسجيل الأصول الجديدة والقائمة على المعايير المحاسبية البديلة. ويجب أن تكون هذه السياسة متوافقة مع المتطلبات القانونية والضريبية المحلية.

2- التدريب والتعليم: يجب على الشركة تدريب المحاسبين والفرق المالية على السياسة المحاسبية الجديدة والمعايير المحاسبية البديلة. ويجب أن يكون لديهم فهم دقيق للإجراءات الجديدة وكيفية تطبيقها بشكل صحيح.

3-المراجعة الداخلية: ينبغي أن تقوم الشركة بإجراءات مراجعة داخلية دورية للتحقق من تنفيذ السياسة المحاسبية بشكل صحيح ودقيق. ويمكن أن تساعد هذه المراجعات في تحديد أي أخطاء أو عدم انتظام في التقارير المالية.

4-استشارة محاسبين خبراء: قد تحتاج الشركة إلى استشارة محاسبين مختصين بالمعايير المحاسبية البديلة للحصول على نصائح واستشارات تساعد في تطبيق

السياسة المحاسبية بشكل صحيح وفعال بما لا يؤثر على تقييم الأصول فى الشركة وبما يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة.

5- الالتزام بالشفافية: يجب على الشركة أن تكون شفافة في تقاريرها المالية وتوضح التغييرات التي طرأت على السياسة المحاسبية وتفسر أثرها على النتائج المالية.

6- التوافق مع المتطلبات القانونية والضريبية: يجب أن تكون السياسة المحاسبية المعتمدة متوافقة مع المتطلبات القانونية والضريبية المحلية. يمكن أن تساعد الاستشارة مع خبراء قانونيين وضريبيين في ضمان التوافق الكامل.

7- تقييم النتائج: ينبغي على الشركة أن تقيم النتائج المالية والمحاسبية بانتظام للتحقق من فعالية السياسة المحاسبية والتأكد من عدم حدوث أي مشكلات تؤثر على دقة وموثوقية التقارير.

انه باختيار سياسة محاسبية بديلة بعناية وتنفيذها بشكل دقيق ومهني، يمكن للشركة التغلب على مشكلات المحاسبة عن الأصول وتقديم تقارير مالية شفافة ودقيقة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون القرار بالخروج عن معايير المحاسبة الدولية مدروسًا جيدًا ويتم اتخاذه بناءً على احتياجات الشركة والظروف الاقتصادية والقانونية.

وبالاضافة الى تقديم مقترحات لعلاج المشكلات العامة للخروج عن معايير المحاسبة الدولية، توجد مجموعة من المقترحات لعلاج مشكلات المحاسبة عن الأصول:

1- تعديلات مقترحة على تعريف الأصول الوارد بالاطار المفاهيمى. حيث ينبغى اعطاء الأولوية لتطوير الاطار المفاهيمى فيما يتعلق بتعريفات الأصول وكذلك الخصوم، حيث أن توضيح تعريف الأصول شرط أساسي لحل العديد من المشكلات

وسيكون التعريف الواضح للأصول هو نقطة الانطلاق لأى مشروع على الاصول غير الملموسة تحديدا، وأن هذا المشروع من شأنه أن يوفر نظرة ثاقبة لتطوير توجيهات بشأن الصناعات والأنشطة الاستخراجية وكذلك بشأن عقود الايجار. هذا ويقترح تعريف الأصول بأنه "مورد اقتصادى حالى تسيطر عليه المنشأة نتيجة للأحداث الماضية" حيث أن التعريف القديم للأصل قد اشترط أن تكون هناك منافع اقتصادية مستقبلية محتملة وهو ما أدى الى حدوث مشكلات خاصة بالمحاسبة عن الأصول.

2- تعديلات مقترحة للخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة. يجب أن تكون المعلومات المقدمة من خلال القوائم المالية ملائمة ويجب أن تمثل بصدق جوهر المعلومات المالية. ولذلك يجب التأكيد على أن القياسات غيرالدقيقة يمكن أن تؤثر على التمثيل الصادق للمعلومات المالية. على سبيل المثال، في بعض الحالات، قد تحتوي المعلومات الملائمة على مستوى عالٍ من القياسات غيرالدقيقة، مما قد يقلل من فائدتها. قد يكون من الأفضل في مثل هذه الحالات الحصول على معلومات أقل ملائمة بمستوى قليل مع درجة القياسات غيرالدقيقة. وهذا من شانه تقديم حلول لكثير من مشكلات المحاسبة عن الأصول.

3- رسملة أى انفاق على الاصول الفكرية وعدم اعتبارها تكاليف جارية، ومن ثم تظهر التقارير المالية قيمة مرتفعة للأصول مما يعزز من مستوى أداء الشركة ويدعم من مزاياها التنافسية، ويحسن من آدائها فى بورصة الأوراق المالية.

4- عدم التفرقة في المعالجة المحاسبية بين تكاليف مرحلتى البحوث والتطوير فهما مرحلتان مرتبطتان حيث أنه وفقا للمعيار الدولى رقم 38 وكذلك المعيار المصري

رقم 23 يتم رسملة جزء من تكاليف مرحلة التطوير بشروط محددة أما الجزء المتبقى من مرحلة التطوير مع تكاليف مرحلة البحوث فيتم تحميلهما كأعباء على الايراد.

5- الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا عندما يكون العائد على صافى رأس المال المستثمر أكبر من الوزن النسبي المرجح لتكلفة رأس المال.

6- توفير أساس قوى ومتسق يتضمن مجموعة شاملة من المفاهيم والإرشادات للمساعدة في وضع وتطوير معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) في المستقبل، وتوجيه قرارات تطوير المعايير في المجالات المحاسبية الجديدة المعقدة والمثيرة للجدل، مما يعزز من دور الإطار المفاهيمي في تطوير المعايير المحاسبية في المستقبل، وبما يترتب عليه توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية.

7- بالنسبة لمشكلات المحاسبة عن الأصول الرقمية فى ظل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية يقترح الباحث علاجا لتلك المشكلات كما يلي:

أولا: عرض البدائل التالية لتصنيف وقياس الأصول الرقمية

- المعالجة المحاسبية للأصول الرقمية كالنقدية وما فى حكمها.
- المعالجة المحاسبية للأصول الرقمية كأصول مالية (بخلاف النقدية).
- المعالجة المحاسبية للأصول الرقمية كمخزون بغرض البيع.
- المعالجة المحاسبية للأصول الرقمية كأصول غيرملموسة.

ثانيا: اعداد قائمة للافصاح المحاسبي عن معلومات الأصول الرقمية للشركات تتكون من كلا من المعلومات المالية عن الأصول الرقمية (تكاليف خلق الأصول الرقمية بواسطة الشركة / تكاليف الشراء والاستحواذ للأصول الرقمية بواسطة الغير/ القيمة السوقية للأصول الرقمية / قيمة عوائد الأصول الرقمية)، والمعلومات الكمية

عن الأصول الرقمية (عدد منصات تداول الأصول الرقمية / حجم الأصول الرقمية المستثمرة / عدد المترددين على المنصات الرقمية / حجم الشبكات والبنية الرقمية).

وبعد قيام الباحث بتقديم مقترحات حلول مشكلات المحاسبة عن الأصول فى ظل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية، والتى من شأنها أن تؤثر على تقييم تلك الأصول فى القوائم المالية، والتى تؤثر أيضا –فى رأى الباحث– على آداء الشركة قى سوق الأوراق المالية، سوف يقوم الباحث فى القسم القادم باجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة فى البورصة المصرية للتحقق من صحة فرضيات البحث.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية واختبار فرضيات البحث.

تصميم الدراسة التطبيقية:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المقيدة فى البورصة المصرية موزعة على قطاعاتها المختلفة على مدار 10 سنوات من 2014 الى 2023، وقد روعى عند اختيار الشركات عينة الدراسة توافر الشروط التالية:

1- توافر التقارير المالية والبيانات اللازمة للشركة عن الفترة محل الدراسة.

2- ألا تكون الشركات قد تعرضت لايقاف القيد أو الشطب من البورصة خلال الفترة محل الدراسة.

3- يتم اعداد التقارير المالية للشركات محل الدراسة بالعملة المحلية وهى الجنيه المصري.

وفى ضوء الشروط السابقة بلغت عدد عينة الدراسة (32) شركة ممثلة لعدد 15 قطاع من البورصة بحجم مشاهدات 320 مشاهدة، ويوضح الجدول التالى عدد شركات العينة، والقطاع الذى تنتمى اليه.

جدول رقم (1): عدد شركات عينة الدراسة موزعة وفقًا للقطاعات وعدد المشاهدات

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات
1	قطاع الموارد الأساسية.	5	50
2	قطاع الرعاية الصحية والأدوية.	4	40
3	قطاع الخدمات المالية غير المصرفية.	3	30
4	قطاع البنوك.	3	30
5	قطاع خدمات النقل والشحن.	3	30
6	قطاع العقارات.	2	20
7	قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ.	2	20
8	قطاع مواد البناء.	2	20
9	قطاع المنسوجات والسلع المعمرة.	2	20
10	قطاع الاتصالات والاعلام وتكنولوجيا المعلومات.	1	10
11	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات.	1	10
12	قطاع المقاولات والانشاءات الهندسية.	1	10
13	قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف.	1	10
14	قطاع السياحة والترفيه.	1	10
15	قطاع الطاقة والخدمات المساندة.	1	10
	الاجمالى	32	320

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على عدة مصادر، تمثلت في شركة مصر لنشر المعلومات للحصول على عينة من القوائم

المالية للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، أيضا تم الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني معلومات مباشر مصر. والمواقع الإلكترونية لبعض الشركات الواردة بعينة الدراسة، والموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.

قياس متغيرات الدراسة وبناء النموذج:

تنص الفرضية الأولى للبحث على أنه "يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على تقييم الأصول في الشركات المقيدة فى البورصة المصرية"، ويمكن قياس الفرضية الأولى عن طريق مقارنة التقارير المالية للشركات التي تتبع المعايير الدولية والشركات التي لا تلتزم بها من حيث دقة تقييم الأصول، ثم تحليل تأثير الخروج عن المعايير على قيمة الأصول المسجلة في الميزانية. هذا ويمكن تصميم معادلات تساعد في تقييم تأثير الخروج على معايير المحاسبة الدولية على تقييم الأصول كما يلي:

تحديد المتغيرات الرئيسية:

المتغير المستقل: الخروج عن معايير المحاسبة الدولية.

المتغير التابع: تقييم الأصول (القيمة الدفترية للأصول).

المتغيرات الرقابية: حجم الشركة والقطاع الخاص بالشركة.

تصميم نموذج الانحدار لتقييم الأثر:

يمكن استخدام نموذج الانحدار الخطّي المتعدد التالى لقياس العلاقة بين الخروج عن المعايير وتقييم الأصول:

$$BookValue_{it} = \beta_0 + \beta_1 Standards_{it} + \beta_2 CompanySize_{it} + \beta_3 Sector_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

$BookValue_{it}$: تمثل المتغير التابع وهو القيمة الدفترية للأصول للشركة (i) فى نهاية الفترة (t)

β_0 : ثابت نموذج الانحدار

$Standards_{it}$: المتغير المستقل ويتمثل فى الخروج عن معايير المحاسبة الدولية.

$CompanySize_{it}$: المتغير الرقابي الأول وهو حجم الشركة.

Sector : المتغير الرقابي الثانى وهو القطاع الذى تعمل فيه الشركة.

β_1 - β_2 - β_3 **:** معاملات انحدار للمتغير المستقل والمتغيرين الرقابيين.

من خلال تحليل هذه المعادلة باستخدام البيانات المجمعة، يمكنك تحديد تأثير الخروج عن معايير المحاسبة الدولية على تقييم الأصول بشكل إحصائي.

وتنص الفرضية الثانية على أنه "يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على مؤشرات التداول فى الشركات المقيدة فى البورصة المصرية"، ويمكن قياس الفرضية الثانية عن طريق مقارنة التقارير المالية للشركات التي تتبع المعايير الدولية والشركات التي لا تلتزم بها من حيث حجم التداول وأسعار الأسهم للشركات عينة الدراسة، ثم تحليل تأثير الخروج عن المعايير على كل من حجم التداول وأسعار الأسهم للشركات المقيدة فى البورصة المصرية، هذا ويمكن تصميم معادلات تساعد في تقييم تأثير الخروج على معايير المحاسبة الدولية على كل من حجم التداول وأسعار الأسهم كما يلي:

تحديد المتغيرات الرئيسية:

المتغير المستقل: الخروج عن معايير المحاسبة الدولية.

المتغيرات التابعة: مؤشرات التداول فى البورصة وتشمل كل من (حجم التداول وأسعار الأسهم)

المتغيرات الرقابية: حجم الشركة والقطاع الخاص بالشركة.

تصميم نموذج الانحدار لتقييم الأثر:

ويمكن استخدام نموذجين للانحدار الخطّي المتعدد لقياس العلاقة بين الخروج عن المعايير وكل من حجم التداول وأسعار الأسهم كما يلي:

$$TradingVolume_{it} = \beta_0 + \beta_1 Standaards_{it} + \beta_2 Co\text{-}Size_{it} + \beta_3 Sector_{it} + \epsilon_{it}$$

$$StockPrice_{it} = \beta_0 + \beta_1 Standaards_{it} + \beta_2 Co\text{-}Size_{it} + \beta_3 Sector_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

$TradingVolume_{it}$: تمثل المتغير التابع للنموذج الفرعى الأول وهو حجم التداول فى البورصة للشركة (i) فى نهاية الفترة (t)

$StockPrice_{it}$: تمثل المتغير التابع للنموذج الفرعى الثانى وهو سعر الأسهم فى البورصة للشركة (i) فى نهاية الفترة (t)

β_0 : ثابت نموذج الانحدار

$Standards_{it}$: المتغير المستقل ويتمثل فى الخروج عن معايير المحاسبة الدولية.

$CompanySize_{it}$: المتغير الرقابي الأول وهو حجم الشركة.

$Sector$: المتغير الرقابي الثانى وهو القطاع الذى تعمل فيه الشركة.

β_1 - β_2 - β_3 : معاملات انحدار للمتغير المستقل والمتغيرين الرقابيين.

من خلال تحليل هذه المعادلة باستخدام البيانات المجمعة، يمكنك تحديد تأثير الخروج عن معايير المحاسبة الدولية على مؤشرات التداول بشكل إحصائي.

ومن خلال ما سبق يمكن بيان متغيرات الدراسة التطبيقية فى الشكل التالى:

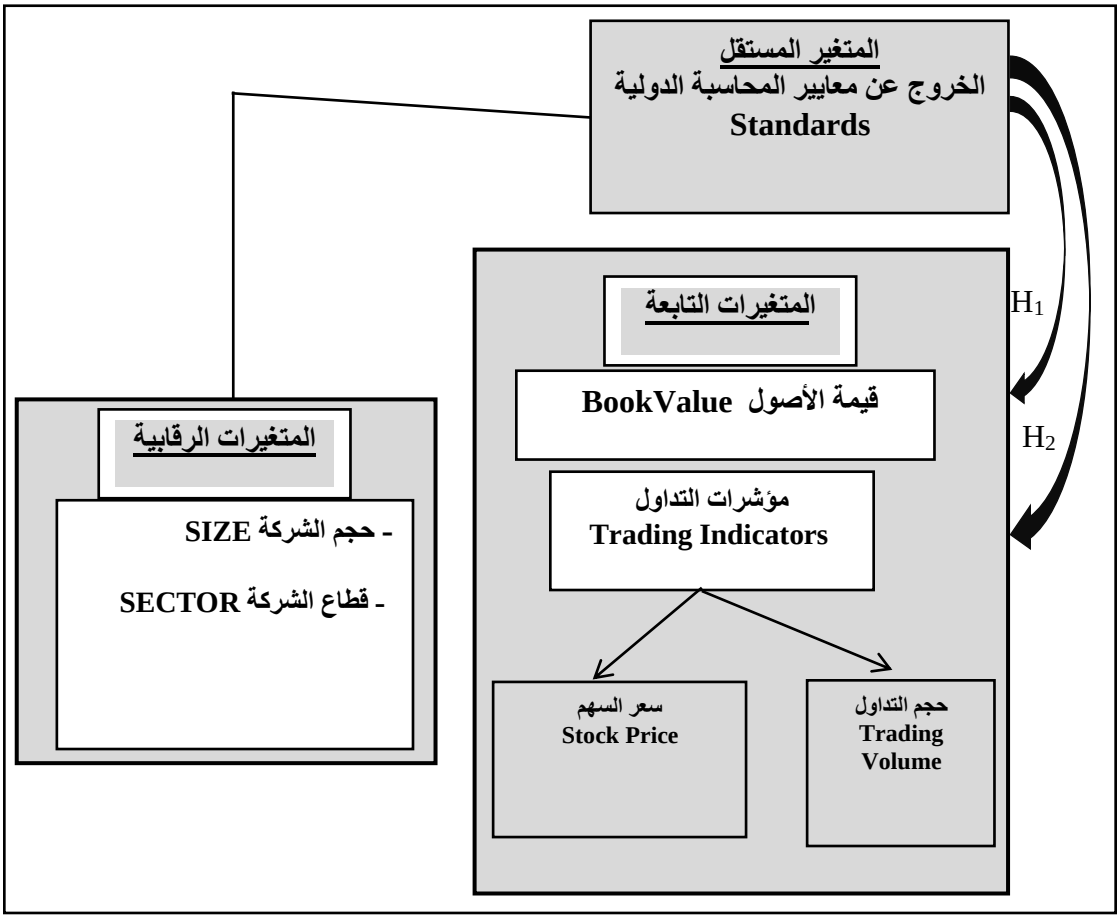

المصدر: اعداد الباحث

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض.

لتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، تم أولا التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي، ثم تم عمل التحليل الوصفي ومصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، ثم بعد ذلك تم اختبار فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالى:

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي: للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الاحصائي وتقدير نماذج الدراسة تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test ، حيث يرى البعض أنه إذا كان حجم العينة أكبر من أو يساوي (30) فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي دون الحاجة إلى اختبارات. في حين يري آخرون أنه إذا كان حجم العينة أكبر من أو يساوي (50) فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي دون الحاجة إلى اختبار **(Verbeek , 2017)**، وبما أن حجم المشاهدات الإجمالية للدراسة يساوي 320 مشاهدة (32 شركة × 10 سنوات)، فإنه بيانات جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الازدواج الخطي Multicollinearity Test :

يتم إجراء اختبار الازدواج الخطي لفحص مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي في نماذج الدراسة، حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة النماذج في تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics، حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (0.05) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في نماذج الدراسة **(زلط ، 2019)**. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (2) :

جدول رقم (2) : اختبار الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة

النموذج الأول			النموذج الثانى			النموذج الثالث		
المتغير التابع Value Book			المتغير التابع Trading Volume			المتغير التابع Stock Price		
المتغير المستقل	Tolerance	VIF	المتغير المستقل	Tolerance	VIF	المتغير المستقل	Tolerance	VIF
Standards	0.858	1.164	Standards	0.872	1.147	Standards	0.861	1.161
Company Size	0.858	1.165	Company Size	0.869	1.149	Company Size	0.860	1.162
Sector	0.999	1.000	Sector	0.997	1.002	Sector	0.999	1.001

المصدر : إعداد الباحث باستخدام مخرجات التحليل الإحصائي (R).

تُشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات أقل من (10) في النماذج الثلاثة ، حيث كانت أقصى قيمة 1.165 ، بينما بلغت أدنى قيمة 1.000 ، وهذا يعني أنهما لا يعانيان من وجود مشكلة الازدواج الخطي ، مما يدل على قوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

اختبار الارتباط الذاتي Auto-Correlation Test :

للتحقق من خلو نماذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي، تم استخدام اختبار Durbin-Watson، إذ يُعد هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخدامًا للكشف عن هذه المشكلة ، وتنحصر قيم هذا الاختبار بين (صفر) و(4) . وتشير القيمة (صفر) إلى وجود ارتباط ذاتي موجب تام ، والقيمة (2) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ، والقيمة (4) إلى وجود ارتباط ذاتي سالب تام ، والقيم التي تزيد عن

(صفر) وتقل عن (2) فتشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب ، أما القيم التي تزيد عن (2) وتقل عن (4) فتشير إلى وجود ارتباط ذاتي سالب . وتتراوح النتيجة المثلى بين (1.5 – 2.5) وهي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات (**Verbeek , 2017**). وتظهر نتائج الاختبار كما بالجدول التالي:

جدول رقم (3) : نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

النموذج / نتائج الاختبار	النموذج الأول	النموذج الثانى	النموذج الثالث
Durbin– Watson المحسوبة	1.84526	1.98612	1.99225
القيمة الجدولية العليا (D –W)	1.82922	1.82922	1.82922
أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا (D – W) -4	2.17078	2.17078	2.17078

المصدر : إعداد الباحث باستخدام مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).

يتضح من الجدول (3) أن قيمة Durbin–Watson للنماذج الثلاثة كانت في المنطقة المثالية، حيث كانت جميعها أكبر من 1.5 وأقل من 2.5 ، كما أنها تقع بين القيم الجدولية العليا وأربعة ناقص القيم الجدولية العليا، مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نماذج الدراسة.

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

تحليل نتائج الارتباط Correlation Analysis :

تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون (Pearson) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات التابعة (قيمة الأصول / حجم التداول / سعر السهم)، والمتغير المستقل (الخروج عن معايير المحاسبة الدولية) وفي ضوء المتغيرات الرقابية (حجم الشركة/ القطاع) ، ويتضح ذلك كما بالجداول التالية :

جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط (بيرسون) للنموذج الأول

Variables		Standards	Company Size	Sector	BookValue
Standards	**Pearson Correlation**	**1.000**			
	Sig. (2-tailed)				
Company Size	**Pearson Correlation**	**-.025**	**1.000**		
	Sig. (2-tailed)	**.652**			
Sector	**Pearson Correlation**	**-.060**	**.139***	**1.000**	
	Sig. (2-tailed)	**.283**	**.013**		
Book Value	**Pearson Correlation**	**-.041**	**.288****	**.148****	**1.000**
	Sig. (2-tailed)	**.461**	**.000**	**.008**	

N= 320
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر : إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يتضح من الجدول رقم (4) :

- يوجد علاقة ارتباط معنوي سالب بين حجم الشركة والخروج عن معايير المحاسبة الدولية ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.025-) عند مستوى معنوية أقل من 5% (ظهرت العلاقة سلبية لأن حجم الشركة كلما كبر كلما كان الخروج عن معايير المحاسبة الدولية قليلا)، وهذا يتوافق مع ما انتهت اليه الدراسة النظرية أن حجم الشركة اذا كان كبيرا فان الشركة تحرص على الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وعدم الخروج عنها.

- يوجد علاقة ارتباط معنوي سلبي بين قيمة الأصول والخروج عن معايير المحاسبة الدولية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.041-) عند مستوى معنوية أقل من 1%، فكلما كان هناك خروجا عن معايير المحاسبة الدولية كلما أثر ذلك سلبيا على قيمة الأصول فى الشركة.

جدول رقم (5) مصفوفة الارتباط (بيرسون) للنموذج الثانى

Variables		Standards	CompanySize	Sector	TradingVolume
Standards	**Pearson Correlation**	**1.000**			
	Sig. (2-tailed)				
CompanySize	**Pearson Correlation**	**-.025**	**1.000**		
	Sig. (2-tailed)	**.652**			

Sector	**Pearson Correlation**	**-.060**	**.139***	**1.000**	
	Sig. (2-tailed)	**.283**	**.013**		
Trading Volume	**Pearson Correlation**	**-.002**	**.303****	**-.026**	**1.000**
	Sig. (2-tailed)	**.969**	**.000**	**.645**	
N= 320 *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

المصدر : إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويلاحظ من الجدول (5) ما يلي:

– يوجد علاقة ارتباط معنوي سلبي بين حجم التداول فى البورصة المصرية والخروج عن معايير المحاسبة الدولية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (002.–) عند مستوى معنوية أقل من 1%، فكلما كان هناك خروجا عن معايير المحاسبة الدولية كلما أثر ذلك سلبيا على حجم التداول للشركات محل الدراسة فى البورصة المصرية.

جدول رقم (6) مصفوفة الارتباط (بيرسون) للنموذج الثالث

Variables		**Standards**	**Company Size**	**Sector**	**Stock Price**
Standards	**Pearson Correlation**	**1.000**			
	Sig. (2-tailed)				
Company Size	**Pearson Correlation**	**-.025**	**1.000**		

	Sig. (2-tailed)	**.652**			
Sector	**Pearson Correlation**	**-.060**	**.139***	**1.000**	
	Sig. (2-tailed)	**.283**	**.013**		
	Pearson Correlation	**-.094**	**.091**	**.248****	**1.000**
Stock Price	**Sig. (2-tailed)**	**.095**	**.105**	**.000**	
N= 320 *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

المصدر : إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويلاحظ من الجدول رقم (6) ما يلي:

– يوجد علاقة ارتباط معنوي سلبي بين سعر السهم فى البورصة المصرية للشركات محل الدراسة والخروج عن معايير المحاسبة الدولية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (094.–) عند مستوى معنوية أقل من 1%، فكلما كان هناك خروجا عن معايير المحاسبة الدولية كلما أثر ذلك سلبيا على سعر السهم فى البورصة المصرية للشركات محل الدراسة.

نتائج اختبار فرضيات البحث :

نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث : استهدف الفرض الأول اختبار ما إذا كان الخروج عن معايير المحاسبة الدولية يؤثر سلبًا ومعنويًا على قيمة الأصول في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . ولاختبار هذا الفرض تم صياغته كفرض عدم كالتالي:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على تقييم الأصول في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتم اختبار هذا الفرض بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفقًا للمعادلة التالية:

$$BookValue_{it} = \beta_0 + \beta_1 Standaards_{it} + \beta_2 CompanySize_{it} + \beta_3 Sector_{it} + \epsilon_{it}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الأول

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الأول

Variables	معامل الانحدار B	Std.Error	قيمة إحصائية Z	مستوى المعنوية (Sig)
Constant	8.416776	10.244724	0.8216	0.4113
Standards	-1.401731	0.852389	-1.6445	0.1001
Company Size	0.557351	0.030411	18.3275	0.000
Sector	0.503858	1.435828	0.3509	0.7257
R^2 = 0.57149 Adjusted R Square = 0.56742				
Chi-square = 4.441 N= 320				0.000

المصدر : إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (R).

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل التحديد المُعدل **Adjusted R^2** والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار يساوي (0.567) ، ويعني ذلك أن المتغير المستقل والذي يتمثل فى الخروج عن معايير المحاسبة الدولية، إضافة

إلى المتغيرات الرقابية (حجم الشركة ، القطاع الذى تنتمى اليه الشركة)، يمكنها أن تفسر (56.7%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (قيمة أصول الشركة). بينما يمكن إرجاع النسبة المتممة (43.3%) إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة. ويلاحظ ان المقدرة التفسيرية للنموذج مناسبة الى حد كبير، وهو ما يتفق مع نتائج البحث المحاسبي في مجال تقييم أصول الشركة. كما يتضح أن إحصائية (Chi-square) للنموذج تساوي (4.441) ، بمستوى دلالة (.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) ، مما يعني أن نموذج الانحدار المتعدد المستخدم دال احصائيًا وصالح لاختبار العلاقات محل البحث.

ويتضح أيضًا أن معامل المتغير المستقل (الخروج عن معايير المحاسبة الدولية) يساوي (1.40-) وقيمة إحصائية (z) المقابلة له (1.64-) بمستوى دلالة (0.1001) وهي أعلى من مستوى المعنوية (5%) ، وذلك لأن إشارة معامل الانحدار ظهرت سالبة) مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسي معنوي بين الخروج عن معايير المحاسبة الدولية وقيمة الأصول في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فكلما زاد الخروج عن معايير المحاسبة الدولية كلما قلت قيمة الأصول فى الشركة ، وعليه يتم قبول فرض العدم القائل بوجود تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على قيمة الأصول في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، ومن ثم قبول الفرض الأول للبحث.

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي :

$$BookValue_{it} = 8.41 - 1.40\ Standaards_{it} + 0.55\ CompanySize_{it} + 0.50\ Sector_{it}$$

نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث: استهدف الفرض الثاني اختبار ما إذا كان الخروج عن معايير المحاسبة الدولية يؤثر سلبًا ومعنويًا على مؤشرات التداول للشركات المقيدة بالبورصة المصرية . ولاختبار هذا الفرض تم تقسيمه الى فرضين فرعيين كالتالي:

الفرض الفرعى الأول: يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على حجم التداول لأسهم الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

الفرض الفرعى الثانى: يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على سعر السهم للشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

اختبار الفرض الفرعى الأول (للفرض الرئيسي الثانى): والذى ينص على "يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على حجم التداول لأسهم الشركات المقيدة فى البورصة المصرية".

وتم اختبار هذا الفرض بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفقًا للمعادلة التالية:

$$TradingVolume_{it} = \beta_0 + \beta_1 Standaards_{it} + \beta_2 Co\text{-}Size_{it} + \beta_3 Sector_{it} + \epsilon_{it}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعى الأول (للفرض الرئيسي الثاني):

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضى الفرعى الأول للفرض الرئيسي الثاني

Variables	معامل الانحدار B	Std.Error	قيمة إحصائية Z	مستوى المعنوية (Sig)
Constant	17.983665	7.912185	2.2729	0.02303

Standards	**-1.386821**	**1.237283**	**-1.1209**	**0.26235**
Company Size	**0.38302**	**0.042513**	**9.0096**	**0**
Sector	**-0.668394**	**1.07381**	**-0.6225**	**0.53365**
R^2 = 0.24558 Adjusted R Square = 0.23841				
Chi-square = 4.862 N= 320				**0.000**

المصدر : إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (R).

يتضح من الجدول رقم (8) أن معامل التحديد المُعدل Adjusted R2 والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار يساوي (0.238) ، ويعني ذلك أن المتغير المستقل والذي يتمثل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية ، إضافة إلى المتغيرات الرقابية (حجم الشركة ، القطاع الذى تنتمى اليه الشركة)، يمكنها أن تفسر (23.8%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حجم التداول للأسهم فى البورصة) . بينما يمكن إرجاع النسبة المتممة (76.2%) إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة. ويلاحظ انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج ، وهو ما يتفق مع نتائج البحث المحاسبي في مجال حجم التداول فى البورصة والذى يمكن أن يتأثر بعوامل عديدة، بما يدعو إلى إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في حجم التداول لأسهم الشركات فى البورصة. كما يتضح أن إحصائية (Chi-square) للنموذج تساوي (4.862) ، بمستوى دلالة (.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) ، مما يعني أن نموذج الانحدار المتعدد المستخدم دال احصائيًا وصالح لاختبار العلاقات محل البحث.

ويتضح أيضًا أن معامل المتغير المستقل (الخروج عن معايير المحاسبة الدولية) يساوي (1.386821−) وقيمة إحصائية (Z) المقابلة له (1.1209−) بمستوى دلالة (0.26235) وهي أعلى من مستوى المعنوية (5%) ، وذلك لأن إشارة معامل الانحدار ظهرت سالبة) مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسي معنوي بين الخروج عن معايير المحاسبة الدولية وحجم التداول لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فكلما زاد الخروج عن معايير المحاسبة الدولية كلما قل حجم التداول لأسهم الشركة فى البورصة ، وعليه يتم قبول فرض العدم القائل بوجود تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على حجم التداول لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، ومن ثم قبول الفرض الفرعى الأول للفرض الرئيسي الثانى للبحث.

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار كما يلي :

$$TradingVolume_{it} = 17.98 - 1.38\ Standaards_{it} + 0.38\ Co\text{-}Size_{it} - 0.66\ Sector_{it}$$

اختبار الفرض الفرعى الثانى (للفرض الرئيسي الثانى): والذى ينص على "يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على سعر السهم للشركات المقيدة فى البورصة المصرية".

وتم اختبار هذا الفرض بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفقًا للمعادلة التالية:

$$StockPrice_{it} = \beta_0 + \beta_1\ Standaards_{it} + \beta_2 Co\text{-}Size_{it} + \beta_3\ Sector_{it} + \epsilon_{it}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعى الثانى (للفرض الرئيسي الثاني):

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضى الفرعى الثانى للفرض الرئيسي الثاني

Variables	معامل الانحدار B	Std.Error	قيمة إحصائية Z	مستوى المعنوية (Sig)
Constant	6.046577	9.381582	0.6445	0.5192
Standards	-0.802069	0.938949	-0.8542	0.393
Company Size	0.376662	0.033284	11.3165	0
Sector	1.352313	1.307158	1.0345	0.3009
R^2 = 0.33604 Adjusted R Square = 0.32974				
Chi-square = 5.935 N= 320				0.000

المصدر : إعداد الباحث باستخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (R).

يتضح من الجدول رقم (9) أن معامل التحديد المُعدل Adjusted R2 والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار يساوي (0.329) ، ويعني ذلك أن المتغير المستقل والذي يتمثل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية ، إضافة إلى المتغيرات الرقابية (حجم الشركة ، القطاع الذى تنتمى اليه الشركة)، يمكنها أن تفسر (32.9%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (سعر أسهم الشركات فى البورصة) . بينما يمكن إرجاع النسبة المتممة (67.1%) إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة. ويلاحظ انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج ، وهو ما يتفق مع نتائج البحث المحاسبي في مجال أسعار الأسهم فى البورصة والذى

يمكن أن يتأثر بعوامل عديدة، بما يدعو إلى إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في أسعار أسهم الشركات فى البورصة. كما يتضح أن إحصائية (Chi-square) للنموذج تساوي (5.935) ، بمستوى دلالة (.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) ، مما يعني أن نموذج الانحدار المتعدد المستخدم دال احصائيًا وصالح لاختبار العلاقات محل البحث.

ويتضح أيضًا أن معامل المتغير المستقل (الخروج عن معايير المحاسبة الدولية) يساوي (0.802069-) وقيمة إحصائية (Z) المقابلة له (0.8542-) بمستوى دلالة (0.393) وهي أعلى من مستوى المعنوية (5%) ، وذلك لأن إشارة معامل الانحدار ظهرت سالبة، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسي معنوي بين الخروج عن معايير المحاسبة الدولية وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فكلما زاد الخروج عن معايير المحاسبة الدولية كلما قلت أسعار أسهم الشركة فى البورصة ، وعليه يتم قبول فرض العدم القائل بوجود تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم قبول الفرض الفرعى الثانى للفرض الرئيسي الثانى للبحث.

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار كما يلي :

$$StockPrice_{it} = 6.04 - 0.80\ Standaards_{it} + 0.37\ Co\text{-}Size_{it} + 1.35\ Sector_{it} + \epsilon_{it}$$

ويلخص الجدول التالي نتائج اختبار فروض الدراسة الرئيسية من خلال نتائج تحليل الارتباط والانحدار للمتغيرات:

جدول رقم (10) نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نص الفرضية	النتيجة
1-يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على تقييم الأصول في الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.	قبول
2-يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على مؤشرات التداول فى الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.	قبول

القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

الخلاصة والنتائج:

استهدف البحث دراسة مشكلات الاعتراف والقياس للأصول الملموسة، وغير الملموسة كالأصول الرقمية وغيرها، فى ظل الخروج عن معايير المحاسبة الدولية ومقترحات حلولها، مع بيان تأثير الخروج عن معايير المحاسبة الدولية على كل من تقييم تلك الأصول وعلى مؤشرات تداول الشركات فى البورصة المصرية.

وأوضحت نتائج الدراسة النظرية الى أنه توجد مجموعة من المشكلات للمحاسبة عن الأصول ومعالجتها وفقا المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS/ IFRS) تتمثل أهمها فيما يلي:

- يتم تصنيف غالبية عقود الايجار على أنها عقود ايجار تشغيلية ولا يتم التقرير عنها فى الميزانية العمومية، على الرغم من أن معيار المحاسبة الدولى 40 الاستثمارات العقارية الفقرة (6) يسمح بالاعتراف بالممتلكات الاستثمارية المستأجرة بموجب عقد ايجار تشغيلي بشرط أن تقاس بالقيمة العادلة.

- لا يدعم الاطار المفاهيمى التمييز بين عقود الايجار المختلفة فى المعيار المحاسبي الدولى رقم 17 والمعيار الدولى للتقرير المالى رقم 16 والمعيار

المحاسبي الدولى رقم 40. كما أن عدم الاعتراف بالأصول المستأجرة بموجب عقود ايجار تشغيلية لا يتوافق مع الاطار المفاهيمى.

– لا يتضمن معيار المحاسبة الدولى رقم 2 المخزون وتعديلاته على وجه التحديد حدود الاحتمال للاعتراف بالمخزون كأصل.

– وفقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم 38 الأصول غير الملموسة (الفقرة 21)، لا يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة الا اذا كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التى تنسب للأصل الى المنشأة، وتشبه متطلبات المعيار المحاسبي الدولى رقم 38 متطلبات المعيار المحاسبي الدولى رقم 16 والاطار المفاهيمى ، الا أنه فى الجزء المتبقي من المعيار والمتطلبات ذات الصلة فى المعيار الدولى للتقرير المالى رقم 3 يتم تضمين العديد من المتطلبات التى قد تؤدى الى الاعتراف بالأصول غير الملموسة التى لا تفى بتعاريف الاطار المفاهيمى ومعايير الاعتراف وكذلك استبعاد الأصول غير الملموسة التى تلبي تعريف الأصل.

–لا يسمح عموما بالاعتراف بالأصول غير الملموسة المولدة داخليا بموجب معيار المحاسبة الدولى رقم 38 حيث يحظر المعيار صراحة الاعتراف بالشهرة المتولدة داخليا والأبحاث والعلامات التجارية وقوائم العملاء والبنود المماثلة.

– ان الشهرة والعلامات التجارية وقوائم العملاء والبنود المماثلة لا يتم الاعتراف بها عند الانشاء داخليا، ولكن يتم الاعتراف بها عند اقتنائها، وهذا الاختلاف فى المعاملة المحاسبية للأصول غير الملموسة المطورة داخليا والأصول غير الملموسة المكتسبة لا يستند الى الاطار المفاهيمى.

– لم يتم توضيح حدود الاعتراف بالأصول المالية فى معايير التقرير المالى الدولية، حيث قد يتم الاعتراف بالأصول المالية على الرغم من أن التدفقات من الأصل غير محتملة.

–ان الأساليب المحاسبية التقليدية لا تفي بمتطلبات الافصاح عن الأصول غير الملموسة، حيث أنها قد صممت في الأساس للافصاح عن الأصول الملموسة، فالمؤشرات المالية تقيس الآداء المالي ولكن لا يمكنها قياس الآداء الفكرى غير الملموس.

– هناك أوجه قصور بالإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة في انخفاض مصداقية المعلومات المفصح عنها اختياريا، وتماثل المعلومات المفصح عنها اختياريا، وعدم معيارية الإفصاح الاختياري، وغياب المعلومات الكمية بصورة واضحة عن الإفصاح الاختياري.

– يساهم الإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة في تقليل تكلفة الوكالة، وإعطاء ميزة تنافسية لما تمتلكه الشركات، واندماج النظام المحاسبي مع النظام الكلي للمجتمع، وتحسين توقعات المستثمرين حول الشركات مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل، وتلبية احتياجات الأطراف ذات الصلة، وتوفير المعلومات عن القيمة الحقيقية، والآداء المستقبلي للشركات، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية، ودعم شهرة الشركة.

وقد قدم الباحث مجموعة من المقترحات العامة لعلاج مشكلات الخروج عن معايير المحاسبة الدولية أهمها أن تقوم الشركات بتوضيح السياسة المحاسبية الجديدة، وتعليم وتدريب المحاسبين وفريق المراجعة الداخلية على السياسة المحاسبية الجديدة، وكذلك استشارة المحاسبين الخبراء، والالتزام بالشفافية، والتوافق مع

المتطلبات القانونية والضريبية. وتقييم النتائج عن فعالية السياسات المحاسبية الجديدة والتأكد من عدم حدوث أى مشكلات تؤثر على دقة وموثوقية التقارير.

بالاضافة الى ما سبق قدم الباحث تعديلات مقترحة على تعريف الأصول الوارد بالاطار المفاهيمى، وتعديلات مقترحة للخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، وكذلك اقترح الباحث رسملة أى انفاق على الأصول الفكرية وعدم اعتبارها تكاليف جارية، وعدم التفرقة فى المعالجة المحاسبية بين تكاليف مرحلتى البحوث والتطوير مع توفير أساس قوى ومتسق يتضمن مجموعة شاملة من المفاهيم والارشادات للمساعدة فى وضع وتطوير معايير التقرير المالى الدولية (IFRS).

وقد قام الباحث بعمل دراسة تطبيقية للتحقق من صحة فرضيات الدراسة والتى تمثلت فى:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على تقييم الأصول في الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير سلبي معنوي للخروج عن معايير المحاسبة الدولية على مؤشرات التداول فى الشركات المقيدة فى البورصة المصرية.

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المقيدة فى البورصة المصرية موزعة على قطاعاتها المختلفة على مدار 10 سنوات من 2014 الى 2023، وبلغت عدد عينة الدراسة (32) شركة ممثلة لعدد 15 قطاع من البورصة بحجم مشاهدات 320 مشاهدة، وتم اختبار الفرضيات من خلال مقارنة التقارير المالية للشركات التي تتبع المعايير الدولية والشركات التي لا تلتزم بها من حيث دقة تقييم الأصول وتحليل تأثير الخروج عن المعايير على قيمة الأصول المسجلة في الميزانية. وكذلك تحليل تأثير الخروج عن المعايير على مؤشرات التداول فى البورصة.

وتم اعداد نماذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة من خلال تحديد المتغيرات الرئيسية، والمتغير المستقل تمثل فى الخروج عن معايير المحاسبة الدولية. أما المتغيرات التابعة تمثلت فى تقييم الأصول (القيمة الدفترية للأصول) ومؤشرات التداول فى البورصة (حجم التداول وأسعار الأسهم)، مع دراسة المتغيرات الرقابية والتى تمثلت فى حجم الشركة والقطاع الخاص بالشركة وفى النهاية تم قبول فرضيات الدراسة.

التوصيات:

1- يحب على مجلس معايير المحاسبة الدولية توفير أساس قوى ومتسق يتضمن مجموعة شاملة من المفاهيم والإرشادات للمساعدة في وضع وتطوير معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) في المستقبل، وتوجيه قرارات تطوير المعايير في المجالات المحاسبية الجديدة المعقدة والمثيرة للجدل، مما يعزز من دور الإطار المفاهيمي في تطوير المعايير المحاسبية في المستقبل، وبما يترتب عليه توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية.

2- تطوير معيار مؤقت يسمح لمقدمى المعايير الدولية للتقرير المالى بمتابعة تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما.

3- ضرورة الاهتمام من قبل المنظمات المهنية القائمة على سن التشريعات والمعايير الدولية بتقديم خطا ملزما واضحا لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها.

4- ضرورة اهتمام اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة بتعديل المعيار المحاسبي المصري رقم 23 لسنة 2015، 2020 لوضع خطا استرشاديا واضحا لقياس الأصول الفكرية والافصاح عنها.

5- ضرورة تبنى معايير المحاسبة الدولية والمصرية لمعالجات محاسبية واضحة للشهرة المولدة داخليا بما يتفق مع متطلبات مستخدمى القوائم المالية.

التوجهات البحثية المستقبلية:

1- مشكلات المحاسبة عن الأصول الرقمية فى ظل عولمة النشاط الاقتصادى.

2- مقترحات تطوير وعلاج مشكلات المحاسبة عن الأصول فى ظل تطبيق الاطار الفكرى المشترك بين FASB & IASB.

3- القدرة الادارية وأثرها فى تطبيق السياسات المحاسبية (GAAP& Non-GAAP) فى سياق معايير التقرير المالى الدولية.

4- تحليل العلاقة بين منفعة المعلومات المحاسبية والقيمة العادلة للمحاسبة عن الأصول المشتراه والمنتجة وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة.

قائمة المراجع:

1. الجرف، ياسرأحمد السيد(2017)، "أثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة ادارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد(4)، العدد(2) ديسمبر، 62-136.

2. السعيد، سعيدانى & أبوبكر، رزيقات (2018)، "مدى توافق النظام المحاسبي المالى (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS)- دراسة تحليلية تقييمية" ، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية بالجزائر، العدد الثالث (مارس)، ص: 250-268.

3. الشرقاوى، منى حسن أبوالمعاطى ، (2021)، "دراسة لأثر تطبيق معايير الايجار التشغلى على القوائم المالية والقرارات ذات الصلة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد(25)، العدد (4) ديسمبر، 202-255.

4. الغول، رشا عيد (2023)، "نموذج مقترح للمعالجة المحاسبية للشهرة المولدة داخلياً فى ضوء قيود معيار المحاسبة المصرى رقم23: الأصول غير الملموسة. دراسة حالة"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد(3) الجزء (2)، يوليو، 377-412.

5. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، (2018)، "التحول الى المعايير الدولية: المحاسبة والمراجعة"، المملكة العربية السعودية، نوفمبر. **https://socpa.org.sa**.

6. حسن، محمد مصطفي، (2017)، "معايير المحاسبة المصرية وقابلية القوائم المالية للمقارنة-دراسة تطبيقية"،**مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد(1)، المجلد(54)،يناير، 1-30.

7. زلط ، علاء عاشور عبدالله ، (2019) ، " دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية وانعكاساتها على تقلبات أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، **مجلة التجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثالث : 48-99.

8. عبدالمنعم، تامر سعيد (2016)، "قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام 2015 في تحسين جودة القوائم المالية : دراسة تطبيقية" **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد(20)، العدد (8) ديسمبر، 91-160.

9. عبده، أحمد عبدالله خليل، (2022)، "المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحول الرقمى: دليل تطبيقى وميدانى من بيئة الأعمال المعاصرة"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد (3)، العدد (2)، الجزء الثانى، يوليو، 447-510.

10. عقل، يونس حسن& فاضل، أحمد محمد، (2022)، ""نموذج مقترح للمعالجة المحاسبية لنفقات تطبيقات المحمول البنكي في القطاع المصرفي المصري: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد(36)، العدد(1)،مارس، 193-274.

11. كريمة، دينا عبد العليم (2023)، "دراسة أثر القياس والافصاح المحاسبي عن الأصول الفكرية على قيمة الشركة بالتطبيق على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، مج 4 العدد(1) الجزء 2، يناير، 979-1037.

12. محمود،سحرعبدالسميع (2018)، "أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة على المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد(2)، المجلد(2)،ديسمبر، 99-131.

13. Adhikari, A., Bansal, M., & Kumar, A. (2021). IFRS convergence and accounting quality: India a case study. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 45, 100-124.

14. ALGNBRİ, M. K. (2022). Accounting and auditing in the metaverse world from a virtual reality perspective: A future research. **Journal of Metaverse**, 2(1), 29-41.

15. Alsalmi, N, ULLah, S & Rafique, M. (2023), Accounting for digital currencies. **Research in International business and finance**, 64, 101897.

16. Arjan B, Martin H & Ewout N, (2015), "Will the changes proposed to the conceptual framework's definitions and recognition criteria provide a better basis for IASB standard setting?", **Accounting and Business Research**, 45:5, 547-571.

17. Che. R, Haslida. A, Zakiah. S, (2024), "Issues and Challenges in Accounting for Infrastructure Assets in the Malaysian Government and the Way Forward", **IPN Journal of Research and Practice in Public Sector Accounting and Management** Vol. 14, No. 1, 2024, pp. 89 – 108

18. Ernst & young, (2018), "Applying IFRS: IASB issues revised Conceptual Framework for Financial Reporting".

19. Fang Q, & XU, H, (2023), Governance effects of digital transformation: From perspective of accounting quality. **China Journal of Accounting studies**, 11 (1), 77-107

20. Hellman, N., & Hjelström, T. (2023). The Goodwill Impairment Test under IFRS: Objective, Effectiveness and Alternative Approaches. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 558-563

21. Madah M., Rahman, A., Marzuki, A., Ramli, N. M., & Wan A, (2021). Issues and challenges of IFRS 9 in Malaysian Islamic financial institutions: recognition criteria perspective. **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, 12(2), 239-257.

22. Ovharhe, O. H., & Abada, A. M. (2023). IFRS Adoptions on Entrepreneurship Entry and Entrepreneurship Exit: The Nigeria Experience From 2006-2017. **American Journal of Social Development and Entrepreneurship**, 2(2), 9-22.

23. Oyewo, B. (2020). Post-implementation challenges of fair value measurement (IFRS 13): Some empirical evidence. **African Journal of Economic and Management Studies**, 11(4), 587-607.

24. Penman, S.H,(2019),"Accounting for intangible assets: there is also an income statement" , **Abacus**, 45 (3), 358 -371.

25. Richard B, Andrew L, Stephen P & Alan T, (2022), "Accounting for intangible assets: suggested solutions", **Accounting and Business Research**, 52:6, 601-630.

26. Saptono, P. B., & Khozen, I. (2021). Income tax and VAT issues concerning lease after IFRS 16 convergence in Indonesia. **The Indonesian Journal of Accounting Research,** 24(2), 259-288.

27.Verbeek , M. (2017) , " A Guide to modern Econometrics " , 5 th ed. : John Wiley & Sons.

28. Zadorozhnyi, Z, Yasyshena, V. (2019), "Intangible Assets Accounting and Reporting Issues", **Marketing and Management of Innovations,** 4, 182-193.